

بريطانيا ذاتها، وفاعلة ذلك حتى بعد ان اشترعت الجماهير، بالفعل، هذا السلاح العام ١٩٣٦. وبنتيجة الوساطة العربية، وتحت ضغط الاحداث وانتشار اعمال العنف، ومن ميل واضح للتهدئة، ارسلت الحكومة البريطانية الى فلسطين اهم لجنة من اللجان التي امتها في تاريخها. واحيط تشكيل هذه اللجنة بكثير من الدعاية والاهتمام. والحقيقة، ان اللجنة الملكية لفلسطين او لجنة بيل، استطاعت ان ترى اوسع واشمل ما امكن للجنة بريطانية ان تراه من جوانب القضية كافة. وقد انتهت هذه اللجنة الى القناعة التي عبر عنها تقريرها حين قال: «لقد تبين لنا ان مقترحات العرب ومقترحات اليهود، بالصيغة التي عرضت علينا رسمياً، لا يمكن اتخاذها اساساً لتسوية سلمية او تسوية نهائية»<sup>(٣٢)</sup>. وهكذا، فان من رأي اللجنة انه «لا أمل يرتجى في الوصول الى تسوية دائمة [حتى] على اساس الروح القومية المعتدلة»<sup>(٣٤)</sup> لدى الجانبين، علماً ان الروح المتطرفة هي التي كانت سائدة.

لقد بنت لجنة بيل قناعتها هذه في ضوء معابنتها للواقع كما تجلى او اخر العام ١٩٣٦ واوائل ١٩٣٧؛ فقد تمايز في البلاد كيانان احدهما عربي والآخر يهودي. ورأت اللجنة كيف صار «الشعبان المتخاصمان [في وضع] لا يمكن [معه] ان يعمل احدهما على زيادة رفاهية الآخر»<sup>(٣٥)</sup>، وذلك بينما «كانت مقتضيات صك الانتداب الخاصة، ايضاً، عائقاً منيعاً يحول دون اتخاذ سياسة قويمة تعمل على التقريب بين العنصرين»<sup>(٣٦)</sup>.

وفي ضوء قناعتها هذه، عرضت اللجنة الملكية البريطانية اقتراحاً تضمن خطة تفصيلية لتقسيم البلاد إلى دولتين: عربية ويهودية، وذلك على أساس الانطلاق من «انهاء أجل الانتداب على فلسطين واستبداله بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها في معاهدتي العراق وسوريا» مع بريطانيا وفرنسا، ووضع «انتداب جديد للأماكن المقدسة يكفل تحقيق الغايات المتوخاة منها»<sup>(٣٧)</sup>. ودعت اللجنة بريطانيا «الى التفاوض مع حكومة شرق الاردن وممثلي لعرب فلسطين من جهة، ومع الجمعية الصهيونية من الجهة الاخرى، لعقد معاهدة تحالف مع كل من الفريقين، وان تعلن في هاتين المعاهدتين عن تشكيل دولتين مستقلتين ذاتي سيادة». واقترحت ان «تتألف الدولة العربية من شرق الاردن مع ذلك الجزء من فلسطين الواقع الى الشرق والجنوب»<sup>(٣٨)</sup>، الذي خصصته خطة التقسيم لعرب فلسطين.

### استبعاد فكرة التقسيم

بروز هذا الاتجاه الى التقسيم بعد اندلاع ثورة ١٩٣٦ وتوقفها المؤقت، كان ثمرة هامة من ثمرات السياسة البريطانية المؤيدة للمشروع الصهيوني، ومن ثمرات النشاط الذي امتد، طيلة سنوات، لبناء الكيان اليهودي في فلسطين. وهذا البروز لفكرة التقسيم، عكس، على الجانب الآخر، قصور الجهد العربي في مواجهة الانتداب والصهيونية، حين انصب هذا الجهد، لسنوات طويلة، ضد الصهيونية وحدها وتردد في مجابهة بريطانيا، وحين عجزت القيادة الوطنية العربية عن ان تصبح قيادة للبلاد بأسرها، بعربها ويهودها، او تنتدب نفسها على الاقل انتداباً لدورها فتقوم بالمبادرة وتسعى لاستقطاب اي يهود معادين للصهيونية وتشجع اي مبادرات يقوم بها غيرها في هذا السياق.

ولان الامر جرى على هذا النحو، فان عدالة المطالب الوطنية الفلسطينية والبراهين التي لا